رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

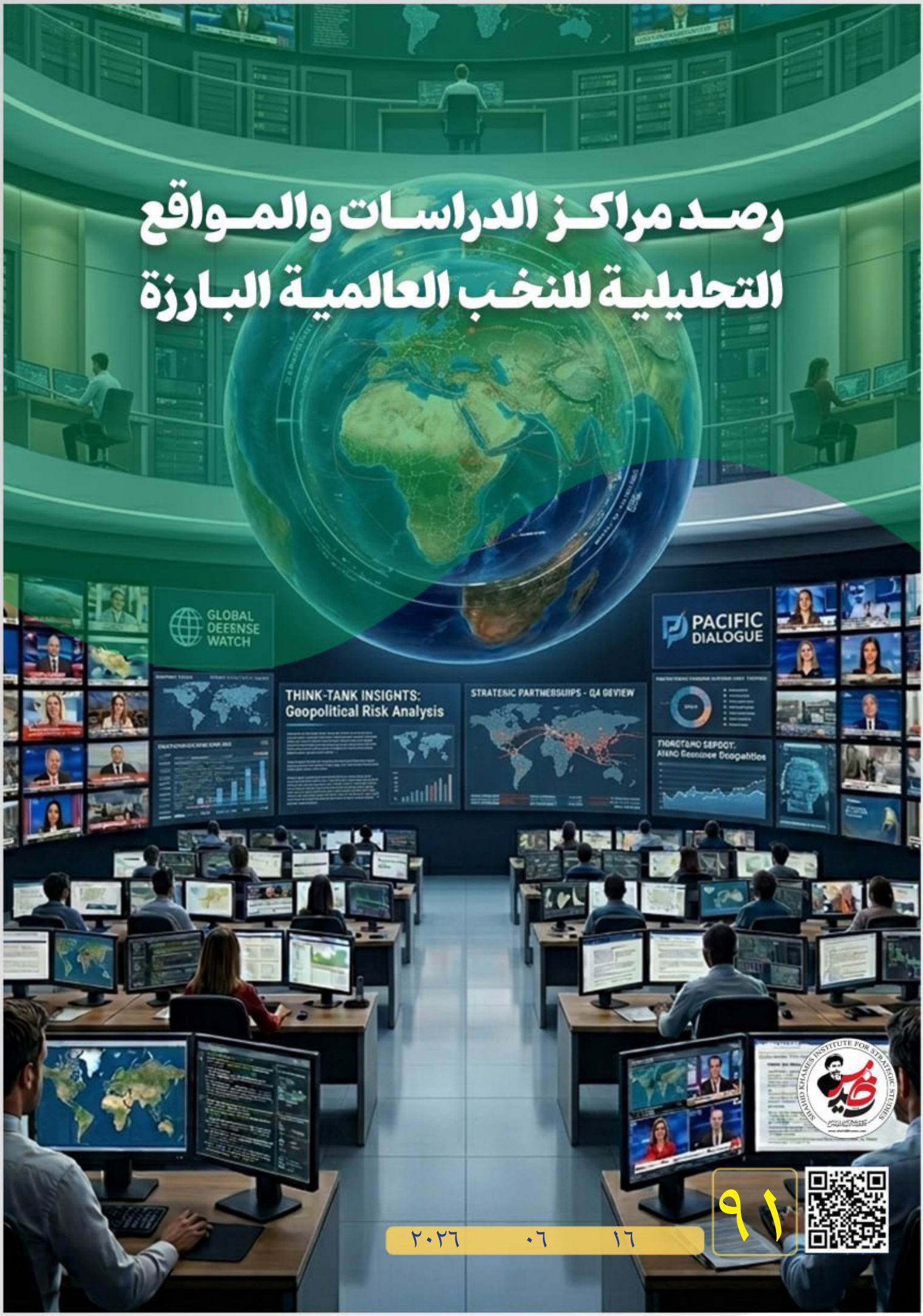

٩١
١٦ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. المؤتمر الثامن لحركة فتح؛ تثبيت إرث عباس بدلاً من مراجعة استراتيجية / INSS
٥	٢. بالنسبة إلى هذه الحكومة، القمع السياسي لعرب إسرائيل ليس إلا بداية الطريق / HAARETZ
٦	٣. الطريقة الأوروبية للحرب من دون الولايات المتحدة / IISS
٧	٤. عبور نفط الخليج سراً عبر هرمز؛ الولايات المتحدة تلجأ إلى تكتيكات شبيهة بتهريب إيران / TIMES OF ISRAEL
٨	٥. درس في النزعة الحدّية من الحرب مع إيران / STIMSON
٩	٦. كركوك-بانياس؛ مشروع اقتصادي بتداعيات أمنية وإقليمية / SANA
١٠	٧. الجميع خسروا الحرب مع إيران / FOREIGN POLICY
١١	٨. أزمة الناتو الدائمة / FOREIGN AFFAIRS
١٢	٩. الاتفاق الهش بين إيران والولايات المتحدة؛ دبلوماسية خلف الكواليس وسط الحرب وضغوط الحلفاء / WSJ
١٣	١٠. الاتحاد الأوروبي والعضوية المشروطة؛ قيود جديدة على الأعضاء الجدد / RT
١٤	١١. ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات الإيرانية والروسية؛ قنابل رقمية موقوتة في البحر؟ / WSJ
١٥	١٢. نهاية الحرب في إيران تضع إسرائيل أمام «هزيمة باهرة» / THE ECONOMIST
١٧	١٣. استهلاك الخدمات والتجارب؛ المحرك الجديد لنمو الطلب المحلي في الصين / GLOBAL TIMES
١٩	١٤. مفارقة القوة في الشرق الأوسط: كيف ستغيّر حرب إيران الدور العسكري للولايات المتحدة / FOREIGN AFFAIRS
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

يواجه القارئ الشرق أوسطي اليوم سيلاً كثيفاً من الأخبار المتفرقة: الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، واحتمال إعادة فتح مضيق هرمز، وقلق إسرائيل، والتحركات في الخليج، وعودة القضية الفلسطينية، والأزمة داخل حلف شمال الأطلسي، وتشكك أوروبا إزاء الولايات المتحدة، والسرديات الاقتصادية الصينية. للوهلة الأولى، تبدو هذه التطورات منفصلة بعضها عن بعض؛ غير أن قراءة أدق للتحليلات النخبوية تكشف أنها جميعاً تعود إلى سؤال مركزي واحد: في عالم لا تزال القوى الكبرى تملك فيه القدرة على الهدم، من يملك القدرة على بناء النظام؟ وتنبع أهمية هذا السؤال من أن الحرب الأخيرة مع إيران، خلافاً للسرديات الدعائية، لم تكن نصراً كاملاً للولايات المتحدة وإسرائيل، ولا نصراً بلا كلفة لإيران. فقد تمكنت واشنطن وتل أبيب من توجيه ضربات قاسية، لكنهما لم تستطيعا دفع طهران إلى استسلام استراتيجي. كما تمكنت إيران من الحفاظ على بقائها وعلى ورقة هرمز، لكنها خرجت في المقابل باقتصاد متضرر، وبنى تحتية مدمرة، واعتماد أكبر على شركاء يتعاملون معها بمنطق الصفقة. وكانت النتيجة لا نظاماً جديداً، بل نوعاً من التوازن المشحون بالتوتر، يستطيع فيه كل لاعب فرض كلفة على الآخرين، من دون أن يتمكن أي طرف من هندسة المستقبل منفرداً. وبالنسبة إلى دول الخليج، تمثل هذه اللحظة إنذاراً خاصاً؛ إذ أظهر إغلاق هرمز أن أضخم مشاريع التنويع الاقتصادي، والمدن الذكية، والمراكز المالية، والسياحة، وبنى الذكاء الاصطناعي، لا تزال قائمة على جغرافيا هشة ومعرضة للخطر. تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ على حضور عسكري، لكنها لا تستطيع حماية كل ميناء ومصفاة ومحطة لتحلية المياه وممر ملاحي من جميع تداعيات الحرب. وهذه الحقيقة نفسها تدفع دول الخليج نحو تنويع دفاعي، وشراكات تكنولوجية، والبحث عن ضمانات متعددة الطبقات. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران يمثل نقطة تحول. فقد كانت إسرائيل شريكاً للولايات المتحدة في ساحة الحرب، لكنها تشعر بالتهميش على طاولة التفاوض. وهذا الوضع يضع تل أبيب أمام سؤال صعب: كيف يمكن لها أن تبقى معتمدة على الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تدّعي امتلاك استقلال استراتيجي؟ يتمثل جواب إسرائيل في التوجه نحو الإنتاج المشترك، وتقليص الاعتماد على المساعدات المباشرة، والحفاظ على حرية الحركة في لبنان وسوريا وغزة؛ غير أن هذه الاستراتيجية تواجه قيوداً تقنية وسياسية واجتماعية جدية. وفي الوقت ذاته، تعود القضية الفلسطينية مجدداً إلى الواجهة. فقد أظهر مؤتمر فتح أن التيار الفلسطيني الرسمي لا يزال يؤمن بمسار أوسلو، والشرعية الدولية، ومظلة منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه لم يتمكن من تقديم إجابة مقنعة لأزمات الخلافة، وغزة، وحماس، وانعدام الثقة العامة. وداخل إسرائيل أيضاً، يكشف تصاعد الضغط على المواطنين العرب وأمنة هويتهم أن الأزمة الفلسطينية ليست خارجية فحسب، بل تعود كذلك إلى البنية الداخلية لإسرائيل. وعلى المستوى العالمي، يظهر النمط نفسه في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، والصين. فEurope تدرك أنها من دون الولايات المتحدة قد لا تنهار من حيث المعدات، لكنها ستواجه خللاً في التكامل العملياتي. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى عضويات مشروطة ومضبوطة. أما الصين، ففي مواجهة سردية الركود، تؤكد صمود الاستهلاك وطبقتها الوسطى. وكل ذلك يشير إلى انتقال من أنظمة يقينية إلى ترتيبات مشروطة ومؤقتة ومتعددة الطبقات. وتنبع ضرورة قراءة النص الأصلي للقارئ الشرق أوسطي من كونه ينظر إلى التطورات الجارية لا بوصفها أخباراً منفصلة، بل باعتبارها مؤشرات على تحول أكبر: نهاية مرحلة كانت فيها الولايات المتحدة قادرة على أن تكون الضامن النهائي للأمن، وإسرائيل لاعباً بلا منافس، والخليج جزيرة استقرار، وأوروبا حليفاً موثوقاً، والحرب أداة لإنتاج النظام. لم يتشكل النظام الجديد بعد؛ لكن علاماته باتت واضحة: تحالفات متزعزعة، وردع ناقص، وحروب بلا منتصر، واتفاقات هشة، ولاعبون ينشغلون، أكثر من تركيزهم على النصر، بمنع الهزيمة الكاملة.

INSS

المؤتمر الثامن لحركة فتح؛ تثبيت إرث عباس بدلاً من مراجعة استراتيجية

انعقد المؤتمر الثامن لحركة فتح في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو، بعد تجاذبات داخلية، وانتقادات لقيادة الحركة، وانسحاب بعض النشطاء البارزين، وشكوك بشأن إمكان عقده. ورغم التوقعات بمراجعة أيديولوجية، وإحياء الوحدة الداخلية، وإعادة تقييم المسار السياسي إزاء إسرائيل بعد حرب غزة، فإن المخرج الأساسي للمؤتمر لم يكن تحولاً استراتيجياً، بل إعادة ترتيب داخلية للمؤسسات المركزية في فتح لمصلحة محمود عباس ودائرة الموالين له. وقد عُقد المؤتمر في أربع نقاط: رام الله، وغزة، وبيروت، والقاهرة؛ المدينة التي انتقل إليها كثير من نازحي غزة بعد

الحرب. وتجاوز عدد المشاركين أصحاب حق التصويت ٢٥٠٠ شخص، مقارنة بنحو ١٥٠٠ في مؤتمر عام ٢٠١٦. ومع أن جزءاً من هذه الزيادة ارتبط باستقطاب أو تسجيل عناصر قريبة من عباس، فإن الأجواء التنافسية وكثرة المرشحين أظهرت أن فتح، رغم ضعفها البنيوي، لا تزال قادرة على التعبئة السياسية داخل المجتمع الفلسطيني. وانتُخب عباس مجدداً رئيساً لفتح من دون منافس وبإجماع، فيما ذهبت أكثر من نصف مقاعد اللجنة المركزية إلى شخصيات قريبة منه. وضمت الكتلة الأولى موالين لعباس ومؤسسات أمنية وإدارية، من بينهم ماجد فرج، رئيس جهاز المخابرات العامة، وابنه رجل الأعمال ياسر فرج. أما حسين الشيخ، الذي عُدّ موقعه متراجعاً قبل المؤتمر، فقد عوّض ذلك بانتخابه نائباً لعباس. كما حافظ محمود العالول، وأحمد حلس من غزة، وشخصيات أخرى قريبة من القيادة الحالية، على مواقعهم. وأثار انتخاب ياسر عباس، نجل محمود عباس، انتقادات متجددة بشأن المحسوبية واحتمال انتقال السلطة داخل العائلة. أما الكتلة الثانية فمثلت رموز النضال والأسرى السابقين، ومنهم زكريا الزبيدي من جنين وتيسير برديني من غزة، اللذان أُفرج عنهما في صفقات التبادل الأخيرة. ويُنظر إلى انتخابهما بوصفه محاولة لتعويض تراجع مكانة الأسرى وتقليص الدعم المالي المقدم لهم من السلطة الفلسطينية تحت ضغط العقوبات الإسرائيلية، رغم تحذير منتقدين من أن حضور هذه الشخصيات قد يمنح إسرائيل ذريعة لاتهام مؤسسات فتح بـ«الإرهاب». أما الكتلة الثالثة فكانت النساء، إذ حظين بحضور أوضح في المؤسسات الرئيسية، ومن أبرزهن دلال سلامة من نابلس، وليلى غنام محافظة رام الله والقريبة من عباس، وفدوى البرغوثي زوجة مروان البرغوثي، ودلال عريقات ابنة صائب عريقات، وحنان الوزير ابنة أبو جهاد. وقد جاءت الأخيرات الثلاث ضمن المراتب الست الأولى في المجلس الثوري المؤلف من ٨٠ عضواً، مع تأثير واضح للوزن العائلي والرمزي في نجاحهن. في المقابل، ظل غياب جناح محمد دحلان مخيماً على تماسك فتح، ورآه كثيرون دليلاً على ضعف تمثيل غزة. كما رافقت الانتخابات اتهامات بالتزوير، وغياب الشفافية، واستخدام قوائم معدة سلفاً لضمان فوز المقربين من عباس؛ وأثار اعتراض فارس قدورة على استبعاده من اللجنة المركزية، رغم ادعائه الحصول على أصوات أكثر من محمد اشتية، وعدم انتخاب حسام زملط، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، تساؤلات جدية. سياسياً، تجنب المؤتمر مراجعة أوسلو، أو تحديد سياسة جديدة تجاه إسرائيل، أو إحياء الدور النضالي لمنظمة التحرير، أو توضيح العلاقة بين فتح والسلطة والمنظمة. وشدد عباس في خطابه على «الشرعية الدولية»، و«سلاح واحد»، و«سلطة واحدة»، و«حل الدولتين»، و«الانتخابات»، وأشار إلى التداعيات الكارثية لـ٧ أكتوبر على الفلسطينيين من دون إدانة مباشرة لحماس، مفضلاً مسار أوسلو رغم انعدام الثقة العامة ومدافعاً عنه تلميحاً في مواجهة وصفه بـ«أوسلو الخياني». وتُظهر خلاصة المؤتمر أن قيادة فتح ترى في ٧ أكتوبر فشل استراتيجية حماس وفرصة لإعادة الوحدة الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير؛ غير أن السؤال يبقى قائماً: هل تستطيع فتح إقناع المجتمع الفلسطيني بصواب مسارها، أم أن المؤتمر لم يكن سوى تثبيت للوضع القائم إلى ما بعد عباس وما بعد الحرب؟ أما بالنسبة إلى إسرائيل، فالدلالة الأهم تكمن في ضرورة التمييز بين مراكز القوة الفلسطينية، وتفضيل القوى الميالة إلى التعايش على التيارات التصادمية.

https://www.inss.org.il/publication/-٨fatah-conference/

HAARETZ

بالنسبة إلى هذه الحكومة، القمع السياسي لعرب إسرائيل ليس إلا بداية الطريق

بلغ مسار العنف داخل المجتمع العربي في إسرائيل هذا العام مستوى حرجاً. فرغم أن السنة لم تصل بعد إلى منتصفها، ارتفع عدد جرائم القتل إلى ١٥٠ حالة، مقترباً من إجمالي عام ٢٠٢٥ الذي بلغ ٣٠٥ جرائم قتل. ومن بين هؤلاء، كان ١٢٥ ضحية من المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ أي إن حصة الضحايا العرب ارتفعت من ٧٨ في المئة في العام الماضي إلى ٨٣ في المئة. ويُنظر إلى هذا الوضع، إلى جانب نهج الحكومة، بوصفه مؤشراً على لامبالاة بنيوية تجاه أمن المواطنين العرب، بل وحتى على توظيف سياسي لانعدام أمنهم. ويتمثل محور التحليل في أن سياسة الحكومة لا تقتصر على إضعاف الصوت السياسي للعرب، ولا سيما قبيل الانتخابات، بل إن مجمل الإجراءات والخطاب الرسمي يتجه نحو الإقصاء والطرد وتقويض الحياة الجماعية للعرب في إسرائيل. فقد دعا وزير الأمن القومي، عقب هجوم مسلح نفذه مواطن عربي إسرائيلي من الطيبة، إلى قتل المهاجمين خارج نطاق القضاء، وتطبيق قانون الإعدام الجديد، بل وحظر نشاط الأحزاب العربية وإخراجها من الكنيست. وتكمن النقطة المهمة في أن قانون الإعدام المشار إليه صُمم عملياً ليُطبَّق على الفاعلين غير اليهود، علماً أن عقوبة الإعدام في التاريخ القانوني الإسرائيلي كانت مخصصة سابقاً للنازيين والمتعاونين معهم، ولم تُنفذ إلا مرة واحدة. وفي هذا النهج تظهر ازدواجية واضحة: فعنف العرب يُعرَّف سريعاً بوصفه إرهاباً يستوجب الإعدام أو إطلاق النار الفوري، بينما لا يواجه عنف المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، أو حتى قتل المدنيين الفلسطينيين على يد العسكريين، برد مماثل. ويكشف مثال الهجوم العنيف على حوارة، والاعتقال المحدود لعدد من المهاجمين الذين أُفرج عن بعضهم لاحقاً، الفارق في التعامل مع عنف اليهود والعرب. وعلى المستوى الخطابي أيضاً، يصف مسؤولون يمينيون عرب إسرائيل بوصفهم تهديداً وجودياً. فقد تحدث وزير المالية عن شبكة «تريد تدمير إسرائيل»، وطرح معادلة مفادها أن من يقبل بسيادة الدولة يعيش بسلام، ومن يختار طريق الإرهاب يتحمل مسؤولية دمه. ويستحضر هذا الخطاب خططاً طُرحت سابقاً لدفع الفلسطينيين إلى التخلي عن هويتهم الوطنية، أو مغادرة الأرض، أو مواجهة الموت. كما تعزز وسائل الإعلام القريبة من اليمين المتطرف، بتعبيرات مثل «تطهير أوكار الإرهاب والجهاد والجريمة» أو «عش الدبابير» في وصف المدن العربية، لغة تعميمية ولا إنسانية. وفي ملف الجريمة المنظمة داخل المجتمع العربي، تتهرب الحكومة من المسؤولية بدلاً من تعزيز سياسات سابقة ناجحة. فإمكان إحالة ملف مكافحة الجريمة في المجتمع العربي إلى وزير الأمن القومي يُطرح في وقت سبق له أن ألغى سياسات خفض الجريمة، ويتحدث عملياً الآن عن فكرة «الشرطة الذاتية» داخل المجتمع العربي، وكأن مكافحة الجريمة ليست مهمة الدولة. كما أن الدعوة إلى إدخال الشاباك تستحضر نظام الحكم العسكري الذي فُرض على المواطنين العرب في السنوات الأولى لتأسيس إسرائيل. وحتى الإدانة الصريحة للعنف من جانب القادة العرب، ورئيس بلدية الطيبة، وأعضاء المجلس، لم تنجح في خفض موجة الكراهية. وتُظهر بيانات مؤشر الديمقراطية الإسرائيلي أنه في حين ارتفعت نسبة العرب الذين يرون أن معظم العرب يريدون الاندماج في المجتمع الإسرائيلي من نحو الثلثين عام ٢٠١٨ إلى قرابة ثلاثة أرباع عام ٢٠٢٥، هبطت نسبة اليهود الذين يعتقدون ذلك من ٦٧ في المئة إلى ٣٧ في المئة. كما أن ١٦ في المئة فقط من اليهود عام ٢٠٢٥ قبلوا بأن العرب يمكن أن يكونوا في الوقت نفسه جزءاً من الشعب الفلسطيني ومواطنين أوفياء لإسرائيل، بعدما كانت النسبة ٣٨ في المئة قبل عقد. والنتيجة أن الاندماج الفعلي للعرب يواجه تصاعداً في انعدام ثقة اليهود، وإذا استمر هذا المسار، فقد يصبح القمع السياسي مقدمة لمرحلة أشد خطورة بكثير.

https://www.haaretz.com/israel-news/١٥-٠٦-٢٠٢٦/ty-article-magazine/.

IISS

الطريقة الأوروبية للحرب من دون الولايات المتحدة

لا تتمثل المسألة الأساسية في دفاع أوروبا، في حال تراجع الولايات المتحدة أو امتناعها عن المشاركة العسكرية في حلف شمال الأطلسي، في مجرد نقص القوات والمعدات، بل في غياب «عامل الدمج والتكامل». فمنذ عام ١٩٤٩، تشكلت القوة العسكرية الغالبة في أوروبا الغربية ضمن إطار الناتو وتحت القيادة الأميركية. وقد أدى الاطمئنان إلى حضور واشنطن إلى إضعاف كثير من عناصر القدرة القتالية الأوروبية، لأن الافتراض السائد كان أن الولايات المتحدة ستسد الفجوات الحيوية. واليوم، مع تراجع تركيز الإدارة الأميركية على أوروبا، بات السؤال

عن كيفية خوض الناتو الأوروبي حرباً من دون مشاركة عملياتية أميركية تحدياً عاجلاً. ويتراوح الدعم الأميركي بين الحضور الكامل والغياب المطلق، أما السيناريو الحرج فهو أن تمتنع واشنطن، في لحظة الحاجة، عن تقديم القيادة، والقوات، والمعلومات والاستطلاع، والدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، والمظلة النووية، والدعم الفضائي والسيبراني. ولا يعني ذلك بالضرورة خروجاً أميركياً رسمياً من الناتو؛ فقد ينشأ نتيجة تأخر سياسي، أو أولوية منطقة المحيطين الهندي والهادئ أو الشرق الأوسط، أو استهلاك الذخائر المتقدمة في حروب مثل إيران، أو تآكل القدرات الاستخباراتية والسيبرانية والفضائية. وليست أوروبا الأطلسية فارغة عددياً؛ فهي تمتلك ألوية ميكانيكية، ودبابات قتال رئيسية، ومدفعية، وسفناً متقدمة، وطائرات قتالية مهمة، بل توازي روسيا أو تتفوق عليها في بعض المجالات عدداً أو نوعية. غير أن هذه الأرقام تكتسب معناها قبل حذف بنية التكامل. فالولايات المتحدة تؤمن جزءاً كبيراً من وظائف تمكين القوة: الاستطلاع والمراقبة الشاملة، والمعلومات الفضائية، والضربات الدقيقة بعيدة المدى، والدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، والنقل الاستراتيجي، والردع النووي. وإزالة هذه العناصر لا تقضي على قدرة أوروبا، لكنها تخفض كثافتها ومداها وسرعة استجابتها وتماسكها. وأهم ما يُفقد هو التزامن والتنسيق. فالولايات المتحدة تعمل كـ«نظام تشغيل» للناتو: تربط المستشعرات بأنظمة النيران، وتنسق التأثيرات في البر والجو والبحر والفضاء والفضاء السيبراني، وتوفر المعايير والبروتوكولات وهيئات الأركان اللازمة للعمليات متعددة الجنسيات. ومن دونها، تتباطأ دورة الرصد والقرار والفعل، وتصبح الضربات البعيدة أكثر تشتتاً، والدعم أكثر وطنية ومحدودية، وتتحول القيادة من توجيه منسجم إلى تنسيق سياسي وتفاوض بين الحكومات. وسيكون أول أثر عملياتي هو تراجع الوعي الموقفي؛ فمن دون المعلومات الأميركية ودمج البيانات، ستكتشف أوروبا أبطأ تمركز قوات العدو واحتياطاته العملياتية وإطلاق الصواريخ والخداع والتشتت ومحاور التقدم، فتغدو الدفاعات أعرض وأكثر حذراً وتوزعاً، ويتحول الهجوم من مناورة سريعة إلى تقدم مرحلي قائم على النيران والاستنزاف. وفي الطيف الكهرومغناطيسي، ستجعل اضطرابات الاتصالات والحرب الإلكترونية الروسية والتشويش على GPS وقطع صلة المستشعر بالقرار والنيران العمليات الأوروبية أبطأ وأكثر تفككاً واعتماداً على تنسيقات معدة سلفاً. وفي الضربات العميقة، تمتلك أوروبا صواريخ كروز وأسلحة بعيدة المدى، لكن مخزونها بالمئات لا بالآلاف، وغياب الاستخبارات الأميركية المدمجة سيجعل الأهداف المتحركة في العمق تُكتشف أقل وأبطأ. كما أن التفوق الجوي، من دون القدرة الأميركية على قمع الدفاعات الروسية سريعاً، سيكون محلياً ومؤقتاً ومكلفاً، بينما تستطيع أوروبا بحرياً تحقيق سيطرة نسبية في المياه القريبة، لكنها ستُقيَّد في العمليات الطويلة والمحيطية دفاعاً صاروخياً واستطلاعاً للغواصات ولوجستياً. ومن دون منظومات أميركية مثل إيجيس آشور في رومانيا وبولندا، والسفن المزودة بـ SM-٣، ورادارات الإنذار المبكر، يفقد الدفاع الجوي والصاروخي الأوروبي طبقته العليا، فتزداد هشاشة الموانئ والقواعد ومراكز القيادة ومخازن الوقود وخطوط الإمداد أمام صواريخ روسيا ومسيّراتها. لذلك لن تقوم طريقة الحرب الأوروبية من دون أميركا على المناورة السريعة والانهيار المبكر للعدو، بل على الإنكار والاستنزاف والصمود: منع نصر روسي سريع، امتصاص الضربة الأولى، حفظ تماسك الناتو، إنهاك القدرة الهجومية للخصم، وشراء الوقت لتفعيل الطاقة الصناعية والاقتصادية الأوروبية. وإلى أن تبني أوروبا بنية مستقلة للتكامل والقيادة والاستطلاع والدفاع الصاروخي وإنتاج الذخائر، فإن أسلوب حربها سيتشكل لا وفق خيار استراتيجي، بل وفق القيود العملياتية.

https://www.iiss.org/online-analysis/survival-online/.٦/٢.٢٦/a-

TIMES OF ISRAEL

عبور نفط الخليج سراً عبر هرمز؛ الولايات المتحدة تلجأ إلى تكتيكات شبيهة بتهريب إيران

THE TIMES OF ISRAEL

عقب الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز من جانب إيران، تولّى الجيش الأميركي إدارة عملية واسعة وسرية لنقل النفط من سفينة إلى أخرى بهدف الحفاظ على تدفق صادرات الطاقة من الخليج؛ وهي عملية تشبه، من حيث الأسلوب، التكتيكات التي استخدمتها إيران طوال سنوات للالتفاف على العقوبات. وقد نُفذت هذه العملية عند أطراف مخرج مضيق هرمز وفي نقطتين محددتين:

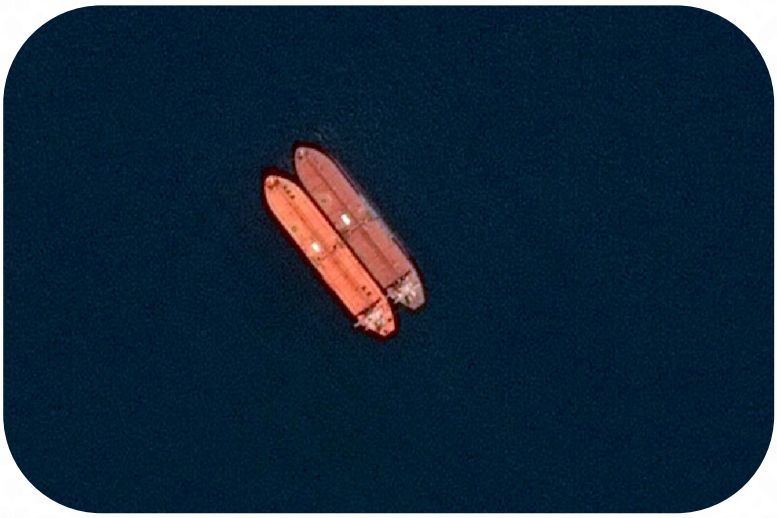

إحداهما قرب ميناء الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة، والأخرى في المياه القريبة من ميناء صحار العُماني. وبدأ هذا المسار في أوائل أيار/مايو، ووفقاً لبيانات الملاحة البحرية والصور الفضائية، شاركت فيه ما لا يقل عن ٩٢ سفينة. ففي صور الأقمار الصناعية العائدة إلى ١١ حزيران/يونيو، ظهرت ١٧ زوجاً من السفن وهي تنقل النفط بصورة متزامنة في الموقعين المذكورين. كما أن المروحية الأميركية من طراز أباتشي، التي أسقطتها إيران في ٩ حزيران/يونيو وأدت إلى هجمات انتقامية من واشنطن، ارتبطت وفق بعض الروايات بهذه المهمة نفسها. وفي اليوم ذاته، أظهرت الصور الفضائية ستة أزواج من ناقلات النفط ضمن نطاق صغير قرب صحار. وقد نفى مسؤولون أميركيون مشاركة مباشرة لقوات القيادة المركزية في عمليات نقل النفط البحرية، رغم الإعلان عن إنقاذ طاقم المروحية المؤلف من شخصين بواسطة قارب مسيّر. وتقع مواقع نقل النفط قرب الحدود التي حددتها الهيئة الإيرانية المستحدثة لإدارة مضيق هرمز. أما السفن التي لا تمتثل لتعليمات إيران، فتكون معرضة لخطر هجوم بطائرات مسيّرة أو صواريخ. وفي الوقت نفسه، تعرض ميناء الفجيرة خلال فترة تنفيذ هذه العملية لإطلاق نار إيراني عدة مرات، كما أصابت قذيفة مجهولة في إحدى الحالات ناقلة نفط قرب عُمان، ما تسبب بتسرب محدود في الحمولة. يمر عبر مضيق هرمز، في الظروف العادية، نحو خُمس الاستهلاك العالمي من النفط، وقد أدى إغلاقه إلى أكبر اضطراب في إمدادات الطاقة العالمية، وأسهم في تغذية التضخم الدولي. ورغم أن عمليات النقل من سفينة إلى أخرى محفوفة بالمخاطر وغير فعالة، فإنها تُعد جزءاً من محاولة إعادة تدفق النفط من الخليج بصورة نسبية. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما الأثر الذي سيتركه الاتفاق المعلن لإعادة فتح هرمز على استمرار هذه العمليات. وتقوم آلية العملية على النحو الآتي: تصل ناقلات النفط قبل دخول المضيق إلى نقطة محددة، ثم تتحرك على مسافة تقارب ٣ إلى ٤ كيلومترات من بعضها. تُطفأ أجهزة تحديد الموقع، وتُخفَّض أضواء السفن، ويُدار المسار عبر عدة نقاط إرشاد. وبعد عبور المضيق، ترسو الناقلات خارج النطاق الذي تطالب به إيران إلى جانب ناقلات نفط عملاقة جداً. ويستغرق نقل النفط عادة ما بين ٢٤ و٤٠ ساعة؛ ثم تعود الناقلات الفارغة، بينما تتجه السفن الكبرى المحمّلة إلى الأسواق الدولية. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٩٠ مليون برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية مرّت عبر هذه الشبكة البحرية منذ أوائل أيار/مايو؛ وهو رقم مهم، لكنه لا يزال أدنى بكثير من متوسط ما قبل الحرب، البالغ نحو ٢٠ مليون برميل يومياً عبر هرمز. ويبدو أن الولايات المتحدة تستخدم، بدلاً من المرافقة المباشرة، مزيجاً من المراقبة الجوية، والرصد الأمني، والتحقق من الامتثال. ويتعين على السفن الراغبة في الدخول إلى هذا النظام تقديم سجلات كاملة لتحديد الموقع، وبيانات الملكية المستفيدة، ووثائق الشحنة، والاستعداد لاختبار الحمولة. غير أن هذا الأسلوب ينطوي على مخاطر جدية؛ فإطفاء أجهزة الإرسال، والحركة الليلية بأضواء خافتة، والبيانات الناقصة، كلها تزيد احتمال وقوع تصادم بحري. وقد كانت الإمارات والكويت من المشاركين النشطين؛ ومن ذلك نقل نحو ٢/٣ مليون برميل من النفط في ٦ حزيران/يونيو من ناقلة كويتية إلى سفينة أخرى اتجهت لاحقاً إلى الصين. وفي المجمل، تمثل هذه العملية حلاً مؤقتاً في ظروف استثنائية، لا جواباً مستداماً عن أزمة هرمز.

.

https://www.timesofisrael.com/us-has-been-using-iranian-smuggling-tactics-

STIMSON

درس في النزعة الحدّية من الحرب مع إيران

يمكن أن يشكل توقيع تمديد وقف إطلاق النار والإطار الأولي لاتفاق سلام مع إيران نهاية لحرب باهظة الكلفة ومحدودة الجدوى؛ حرب أنفقت خلالها الولايات المتحدة مليارات الدولارات على الذخائر، وأثارت أزمة اقتصادية، وتكبدت خسائر بشرية، لكنها لم تحقق أياً من أهدافها الرئيسية. فلم تتمكن واشنطن من إقامة نظام جديد في طهران، أو إنهاء استخدام إيران للقوى المتحالفة معها في المنطقة، أو تدمير ترسانة إيران

من الطائرات المسيّرة والصواريخ، أو، الأهم من ذلك، ضمان المواد النووية الإيرانية واحتواؤها. ومع دخول وقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً حيز التنفيذ، عادت الولايات المتحدة عملياً إلى نقطة البداية: محاولة ضمان ألا تتجه إيران نحو إنتاج سلاح نووي. وقد أظهرت تجربة الحرب أن واشنطن لا تملك القدرة على فرض مطالبها القصوى على طهران. وإذا لم تضبط توقعاتها وفق واقع القوة والإمكانات السياسية والعسكرية، فلن يكون هذا الوقف لإطلاق النار سوى استراحة قصيرة قبل جولة جديدة من المواجهة. وهذه المعضلة ليست جديدة؛ ففي نيسان/أبريل ٢٠٢٥، بدأت الولايات المتحدة وإيران مفاوضات في عُمان وُصفت، رغم أجواء التوتر، بأنها بنّاءة. غير أن الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران في حزيران/يونيو من العام نفسه، بذريعة أن طهران اقتربت من عتبة صنع سلاح نووي، قطعت مسار الدبلوماسية. وعندما حاولت واشنطن لاحقاً استئناف المفاوضات، عادت إلى طرح المطلب الصعب نفسه: ألا تمتلك إيران أي برنامج نووي داخلي. ولم تعارض إيران استمرار الحوار، لكنها رأت أن الخطوط الحمراء الأميركية غير مقبولة، واستبعدت تفكيك برنامجها النووي. ورداً على ذلك، أرسلت الولايات المتحدة في مطلع ٢٠٢٦ أصولاً عسكرية إلى المنطقة وهددت بالحرب إذا لم تُقبل مطالبها. وقد أفضت مقاومة طهران لهذه المطالب القصوى في النهاية إلى حرب مكلفة وفاشلة. تخرج إيران الآن من هذه المرحلة من الحرب وهي لا تزال تحتفظ بموادها النووية، ونظامها السياسي قائماً، وبأداة ضغط قوية جديدة تتمثل في القدرة على تعطيل الملاحة في مضيق هرمز. في المقابل، يواجه الرئيس الأميركي داخلياً تداعيات حرب غير شعبية لم تحقق سوى مكاسب ملموسة محدودة. وهو يحتاج إلى اتفاق يمكنه تقديمه بوصفه قيداً جدياً على البرنامج النووي الإيراني، إلا أن أدوات ضغطه تراجعت؛ لأن إيران أظهرت قدرتها على تحمّل الضربات الأميركية والاستمرار في فرض أكلاف باهظة. ومن هذا المنظور، فإن التراجع عن مطلب إنهاء التخصيب بالكامل، والقبول المحتمل بتخصيب منخفض المستوى بعد فترة من التعليق، يعكسان نهجاً أكثر واقعية. ويمثل الإطار الحالي الممتد ٦٠ يوماً فرصة ينبغي عدم إهدارها. فالاتفاق العملي لا يحتاج إلى حظر كل أشكال التخصيب الإيراني أو إزالة جميع مواده النووية، بل يجب أن يمنع إنتاج القنبلة. ويمكن تحقيق هذا الهدف عبر تقييد مستوى التخصيب، وفرض رقابة قوية، وزيادة زمن الاختراق النووي. وفي المقابل، ينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديم تخفيف ملموس للعقوبات، بما في ذلك رفع جزء منها أو الإفراج المبكر عن بعض الأصول الإيرانية كإشارة حسن نية. وعلى الرغم من أن التيارات المتشددة ستعد أي امتياز اقتصادي علامة ضعف، وأن بعض الأوساط في الولايات المتحدة وإسرائيل ستضغط للعودة إلى سياسة الضغط الأقصى أو الحرب، فإن تجربة العام الماضي أوضحت أن للقوة الأميركية حدوداً. فلم تستطع واشنطن، عبر القصف، إجبار إيران على قبول الشروط القصوى، أو إزالة موادها النووية، أو إسقاط نظامها، أو فرض الاستسلام عليها. وإذا كان الهدف تحويل وقف إطلاق النار إلى ترتيب مستدام، فإن التخلي عن النزعة القصوى يمثل شرطاً ضرورياً لنجاح الدبلوماسية ومنع اندلاع حرب أخرى.

https://www.stimson.org/٢٠٢٦/a-lesson-on-maximalism-from-the-war-with-

SANA

كركوك-بانياس؛ مشروع اقتصادي بتداعيات أمنية وإقليمية

بحث رئيس مجلس الوزراء العراقي، علي فالح الزيدي، خلال لقائه في بغداد المبعوث الخاص للرئيس الأميركي، توم باراك، خطة إحياء خط أنابيب النفط كركوك-بانياس، إلى جانب مجموعة من القضايا الأمنية والإقليمية. وتمحور النقاش أساساً حول دفع مذكرة التفاهم الموقعة مع شركة TI Capital لإعادة تأهيل هذا الخط؛ وهو مشروع يمكن، في حال تنفيذه، أن يعيد ربط حقول النفط في شمال العراق بالساحل السوري على البحر المتوسط. ومن منظور بغداد، يُعد خط كركوك-بانياس مساراً مهماً لتصدير النفط وأداة محتملة

لتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي. ويأتي طرح إحياء هذه البنية التحتية في وقت سعى فيه العراق وسوريا، خلال الأشهر الأخيرة، إلى تطوير تعاونهما في مجال الطاقة. وفي هذا الإطار، كان وزير الطاقة السوري، محمد البشير، ووزير النفط العراقي، حيان عبد الغني، قد بحثا في نيسان/أبريل مشاريع الطاقة المشتركة وإعادة بناء بنى نقل النفط، بما في ذلك هذا الخط نفسه. وإلى جانب ملف الطاقة، أكد الطرفان تعزيز التعاون الثنائي، ودعم سيادة العراق، وترسيخ الأمن، ودفع التنمية الاقتصادية في البلاد. وقد خُصص جانب مهم من المحادثات لبرامج الحكومة العراقية الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتفكيك الجماعات المسلحة العاملة خارج إطار سلطة الدولة. وفي هذا السياق، جرى التشديد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة وتعزيز سيطرة السلطة المركزية على كامل الأراضي العراقية. وكان أحد المحاور البارزة في المحادثات منع تحول العراق إلى ساحة للصراعات الإقليمية أو منصة لتحركات يمكن أن تهدد السلم والأمن في المنطقة. ويعكس هذا الموقف سعي بغداد إلى منع انتقال التوترات الإقليمية إلى داخل الأراضي العراقية، بالتوازي مع الحفاظ على علاقات خارجية متوازنة وتعزيز دور الحكومة المركزية في إدارة الأمن الداخلي والحدودي. وتزداد أهمية هذا اللقاء في ضوء المهمة الجديدة لتوم باراك؛ إذ عيّنه الرئيس الأميركي في ٣١ أيار/مايو، إضافة إلى منصبه سفيراً للولايات المتحدة لدى تركيا، مبعوثاً رئاسياً خاصاً لشؤون سوريا والعراق. ومن هذا المنظور، لا يُعد النقاش حول خط كركوك-بانياس مسألة اقتصادية فحسب، بل يرتبط كذلك بترتيبات الطاقة الجديدة، وأمن الحدود، وموقع سوريا في مسارات التصدير، ومحاولة احتواء الفاعلين المسلحين الخارجين عن سيطرة الدولة. وفي المجمل، تعكس هذه المشاورات تقاطع ثلاثة ملفات رئيسية: إعادة بناء طرق تصدير النفط العراقي، وإحياء التعاون في مجال الطاقة مع سوريا، وتثبيت سلطة الدولة العراقية في مواجهة التهديدات الأمنية والجماعات المسلحة. وفي حال إحراز تقدم عملي في المشروع، يمكن أن يتحول خط كركوك-بانياس إلى إحدى الأدوات المهمة لربط العراق اقتصادياً بالبحر المتوسط وزيادة هامش المناورة الجيواقتصادية لبغداد.

https://sana.sy/en/economic/٢٣٢٣٦٦٨/?utm_source=chatgpt.com

FOREIGN POLICY

الجميع خسروا الحرب مع إيران

مع إعلان إطار اتفاق لإنهاء حرب إيران، يسود انطباع بأن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا الخاسرين الرئيسيين. وينبع هذا التقييم من أن النجاحات التكتيكية والعملياتية للجيشين الأميركي والإسرائيلي لم تتمكن من تحقيق الأهداف السياسية المعلنة لبدء الحرب. فلم يسقط النظام الإيراني، بل أصبح أكثر تشدداً، واكتسب، عبر إغلاق مضيق هرمز، ورقة مساومة جديدة وقوية. وعادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الانخراط في حرب مكلفة في الشرق الأوسط؛ حرب أضعفت مصداقيتها لدى الشركاء، وقللت من قوة ردعها أمام

المنافسين، واستنزفت جاهزيتها العسكرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. أما إسرائيل، فلم تتمكن من إزالة التهديد الإيراني من نظام ما بعد الحرب، بل دفعت مسار تطبيع العلاقات مع السعودية ودول عربية خليجية أخرى إلى الوراء. ومع ذلك، فإن التركيز الحصري على إخفاق الولايات المتحدة وإسرائيل لا يقدم صورة كاملة؛ فكل الفاعلين الرئيسيين تقريباً تضرروا من هذه الحرب. فهي لم تنتج نصراً واضحاً، ولم تبنِ نظاماً إقليمياً أكثر استقراراً، بل عمّقت الانقسامات، ووسّعت نطاق انعدام الأمن، وفرضت كلفاً على إيران، ودول الخليج العربية، وروسيا، والصين. والرسالة الأساسية للحرب هي أنه في ظل النظام العالمي المضطرب الراهن، لا تستطيع أي دولة أن تعبر الأزمة من دون أن تتعرض للأذى. فإيران، وإن نجت من انهيار النظام، فإن هذا البقاء جاء على حساب تضييق خياراتها المستقبلية؛ إذ تراجع موقعها لدى شركائها، وأصبح بيئة الردع أكثر اضطراباً، وتعرض اقتصادها لأضرار جسيمة، وتقلصت مسارات التعافي الوطني. كما أن الصين وروسيا لم تكونا مستعدتين لحماية إيران في مواجهة الهجمات الأميركية والإسرائيلية، وأظهرتا أن علاقتهما بطهران أقرب إلى الطابع المعاملاتي منها إلى تحالف حقيقي. وبعد الحرب، ستضطر إيران إلى الاعتماد أكثر على هذين الشريكين، لكن من موقع أضعف وبأوراق ضغط أقل. وقد تكون الكلفة الاقتصادية للحرب على إيران حاسمة؛ فقد سرّعت الحرب انهيار الريال، وفاقمت التضخم، وألحقت أضراراً ببنى صناعية أساسية، بما في ذلك مصانع الصلب، وأحواض بناء السفن، وشبكة الكهرباء. وإذا صحت التقديرات المتعلقة بفقدان أكثر من مليون وظيفة، فستكون هذه الحرب من أكثر الأحداث الاقتصادية زعزعة للاستقرار في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وبات النظام الآن مضطراً إلى الاختيار بين إعادة بناء قدرته العسكرية والاستجابة لأزمات معيشية عميقة يواجهها السكان. ومن جهة أخرى، قد يعزز صعود النخب العسكرية والأمنية السيطرة على المدى القصير، لكنه سيضعف على المدى الطويل قدرة النظام على إدارة السخط، والإصلاح الاقتصادي، والتكيف السياسي. كما واجهت دول الخليج العربية تحقق أسوأ مخاوفها؛ إذ أظهر إغلاق مضيق هرمز أن الجغرافيا لا تزال تمثل نقطة ضعف بنيوية في نموذجها الاقتصادي. فالدول التي قدمت نفسها بوصفها مراكز عالمية للمال واللوجستيات والسياحة والتكنولوجيا، ومؤخراً للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، أدركت أن صورة «جزيرة الاستقرار» في منطقة مأزومة شديدة الهشاشة. كما عمّقت الحرب فجوة الثقة بينها وبين الولايات المتحدة، إذ اتضح أن واشنطن تستطيع معاقبة إيران، لكنها لا تستطيع تحصين اقتصاد الخليج وبناه التحتية من تداعيات المواجهة مع طهران. أما روسيا، فقد استفادت على المدى القصير من ارتفاع أسعار النفط وتخفيف محدود للعقوبات، لكن ضعف الدفاعات الروسية في إيران، ودور أوكرانيا في التعاون الدفاعي المضاد للطائرات المسيّرة مع دول الخليج وسوريا، وغضب العرب من الفيتو الروسي ضد قرار مجلس الأمن في ٧ نيسان/أبريل لإعادة فتح هرمز، كلها عوامل حدّت من نفوذ موسكو. وكذلك واجهت الصين، رغم استفادتها الدعائية من صورة الاستقرار وضبط النفس، تهديداً لاستثماراتها متعددة المليارات في إيران، وعجزاً عن دفع طهران إلى إعادة فتح هرمز، وغضباً من شركائها العرب. والخلاصة أن حرب إيران لم تبنِ نظاماً جديداً في الشرق الأوسط، بل كشفت منطقة يستطيع فيها كل فاعل أن يفرض كلفة، لكن لا أحد قادر على فرض النظام.

https://foreignpolicy.com/١٦/٦/٢٠٢٦/iran-war-trump-gulf-china-

FOREIGN AFFAIRS

أزمة الناتو الدائمة

FOREIGN AFFAIRS

إن الأزمة الراهنة في حلف شمال الأطلسي، رغم تفاقم الخلافات بين أوروبا والولايات المتحدة، ليست ظاهرة غير مسبوقة، بل هي امتداد لنمط تاريخي تكرر مراراً منذ تأسيس الحلف عام ١٩٤٩. فمع أن عودة دونالد ترامب إلى السلطة، وانتقاداته الحادة لانخفاض الإنفاق الدفاعي الأوروبي، وإثارته الشكوك بشأن التزام الولايات المتحدة بالمادة الخامسة، واستيائه من عدم مجاراة الأعضاء في الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران، قد خلقت أجواء جديدة من التشاؤم، فإن هذا التحالف تجاوز

خلال العقود الثمانية الماضية أزمات أعمق بكثير. وتتمحور جذور أزمات الناتو غالباً حول محورين ثابتين: الأول هو تقاسم الأعباء الدفاعية، أي الشكوى الدائمة لواشنطن من اعتماد أوروبا المفرط على القوة العسكرية الأميركية؛ والثاني هو الخلاف بشأن العمليات خارج النطاق الجغرافي للحلف، أي السؤال عما إذا كانت المصالح الأمنية لأحد الأعضاء خارج الإقليم الرسمي للناتو تُنشئ التزاماً على الآخرين أم لا. ويظهر هذا التوتر نفسه في نص المعاهدة: فالمادة الخامسة تجعل مساعدة العضو الذي يتعرض لهجوم أمراً ملزماً، لكنها تترك نوع الإجراء لتقدير كل دولة، فيما تدعو المادة الثالثة الأعضاء إلى تعزيز قدراتهم الدفاعية الفردية والجماعية. وقد كان الخلاف بشأن الإنفاق الدفاعي قائماً منذ البداية؛ ففي عام ١٩٥٠، وبعد نجاح الاتحاد السوفيتي في اختبار القنبلة الذرية واندلاع الحرب الكورية، أرسلت الولايات المتحدة أربع فرق إضافية إلى أوروبا، لكنها شددت على أن مستوى التزام واشنطن يجب أن يتناسب مع مساهمة الأوروبيين. وفي عام ١٩٥١، كان متوقعاً أن ينتهي الوجود الواسع للقوات الأميركية بعد إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي. بل إن دوايت أيزنهاور كان يرى أنه إذا بقيت القوات الأميركية في أوروبا بعد عشر سنوات، فإن المشروع كله يكون قد فشل. غير أن تراجع الإحساس بالتهديد بعد وفاة ستالين أدى إلى انخفاض الإنفاق الدفاعي الأوروبي. وتكرر هذا النمط في العقود اللاحقة: فقد طالب جون إف. كينيدي بزيادة القوات التقليدية الأوروبية؛ وفي ستينيات القرن الماضي تراجعت الحصة الدفاعية الأوروبية؛ ودعا السيناتور مايك مانسفيلد إلى خفض القوات الأميركية في أوروبا إلى النصف؛ وفي عام ١٩٧٧ تعهد الأعضاء بزيادة إنفاقهم الدفاعي بنسبة ٣ في المئة سنوياً بالقيمة الحقيقية، لكن معظمهم قصّروا؛ وفي عام ١٩٨٤ طُرحت خطة لخفض ثلث القوات الأميركية؛ وفي قمة ريغا عام ٢٠٠٦ حُدد هدف إنفاق ٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن حتى ضم القرم عام ٢٠١٤ لم تكن سوى قلة من أصل ٢٨ عضواً قد بلغت هذا الهدف. واليوم يتجه معظم الأعضاء الأوروبيين إلى تجاوز عتبة ٢ في المئة، فيما يسعى بعضهم إلى هدف يتجاوز ٣ في المئة. أما المحور الثاني للأزمة فهو العمليات خارج نطاق المعاهدة. ففي عام ١٩٥٦، دفعت أزمة السويس الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف ضد فرنسا وبريطانيا وإسرائيل. وفي عام ١٩٦٦، انسحبت فرنسا من هيكل القيادة العسكرية المتكاملة للناتو، وفرضت نقل المقرات وأكثر من ١٠٠ ألف جندي أميركي وأطلسي. وفي عام ١٩٧٣، أحدثت الحرب العربية الإسرائيلية، وامتناع بعض الأعضاء عن منح الولايات المتحدة قواعد وتصاريح تحليق، ثم الحظر النفطي لمنظمة أوبك، أزمة حادة. وفي عام ١٩٧٤، دفعت حرب اليونان وتركيا بشأن قبرص، وخروج اليونان من الهيكل العسكري، وفرض تركيا قيوداً على العمليات الأميركية، الناتو إلى حافة الانهيار. وبعد الحرب الباردة، تكررت المسألة نفسها في البلقان، وهجوم عام ١٩٩٩ على صربيا، والخلافات بعد ١١ سبتمبر، وحرب العراق عام ٢٠٠٣، والتدخل في ليبيا عام ٢٠١١، والعمليات التركية في شمال سوريا عام ٢٠١٩، وحرب عام ٢٠٢٦ ضد إيران. ومع ذلك، بقي الناتو قائماً، لا لمجرد القيم المشتركة أو ذاكرة الحربين العالميتين، بل لأن الأعضاء خلصوا دائماً إلى أن كلفة انهيار التحالف أكبر من كلفة تحمل الخلافات. لذلك فإن الأزمة الراهنة جدية، لكنها في المنطق التاريخي للناتو ليست دليلاً على نهايته الحتمية.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/natos-

WSJ

الاتفاق الهش بين إيران والولايات المتحدة؛ دبلوماسية خلف الكواليس وسط الحرب وضغوط الحلفاء

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

والاحتفال بعيد الميلاد الثمانين لرئيس الولايات المتحدة، كانت تجري محاولة مكثفة لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق أولي مع إيران؛ اتفاق قيل إن هدفه إنهاء الحرب المكلفة التي استمرت أربعة أشهر بين الطرفين. وبعد الخامسة بقليل من مساء الأحد، وضع الرئيس الأميركي توقيعه الرقمي على وثيقة كان يفترض أن تمهد لمسار خفض التصعيد. وفي اليوم نفسه، كان يتنقل بين مكالمات التهنئة بعيد ميلاده، واتصالات طارئة مع كبار مستشاريه، ومشاورات مع قادة أجانب، سعياً إلى تثبيت اتفاق هش قبل انهياره. وقد فاجأ إعلان الاتفاق حتى بعض كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، إذ كانوا يعتقدون أن بنوده لا تزال قيد التفاوض. ولم يُنشر بعد النص الكامل للوثيقة، التي يقال إنها تتألف من نحو صفحة ونصف. ويتضمن الإطار المعروف للاتفاق إعادة فتح مضيق هرمز من جانب إيران، ورفع الحصار الأميركي عن الموانئ والملاحة الإيرانية، وتمديد وقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً، وبدء مفاوضات حول برنامج طهران النووي. أما الرواية الإعلامية الإيرانية، فتركز على انسحاب إسرائيل من لبنان، واحتفاظ إيران بسيطرتها على مضيق هرمز، وعدم وجود التزام جديد بتقييد برنامجها النووي. وقد جاء هذا الاتفاق بعد ١٥ أسبوعاً من حرب مكلفة وغير شعبية. فمنذ بدء الهجوم العسكري الأميركي على إيران في ٢٨ شباط/فبراير، ادعى الرئيس الأميركي نحو ٤٠ مرة أن الاتفاق مع طهران بات قريباً، لكن التسوية النهائية كانت تنهار في كل مرة. وكان قد طالب في بداية الحرب بـ«استسلام غير مشروط»، بل تحدث عن دعم أميركي للإيرانيين من أجل استعادة بلادهم؛ أما الآن، فقد بات يصف أهدافه بحدود أضيق، مؤكداً أنه لم يكن معنياً قط بـ«تغيير النظام». وخلافاً لمواقفه السابقة بشأن ضرورة التخلص الفوري من المواد النووية الإيرانية، بات يقول إن «الغبار النووي» الموجود في إيران غير خطر. وقد رافقت عملية إنجاز الاتفاق توترات شديدة. فقبل خمسة أيام من إعلانه، دفع سقوط مروحية أباتشي أميركية قرب مضيق هرمز، بعد اصطدامها بطائرة إيرانية مسيّرة، الرئيس إلى التفكير في جولة جديدة من الضربات الانتقامية. غير أن الوسطاء القطريين عادوا من طهران بمسودة جديدة للاتفاق، وقبل المسؤولون الأميركيون، رغم نواقصها، بأنها أفضل نتيجة ممكنة، ثم أُلغيت الهجمات المخطط لها ضد إيران. وكان العامل المهم الآخر هو إسرائيل؛ إذ حاول الرئيس الأميركي، في الساعات الأخيرة قبل إعلان الاتفاق، منع أقرب حليف إقليمي لواشنطن من إخراج التفاهم عن مساره. فقد وضعت الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان، ثم على الضاحية، معقل حزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، والتي قالت السلطات اللبنانية إنها أسفرت عن ثلاثة قتلى و١٥ جريحاً، الاتفاق على حافة الانهيار. ورأى المسؤولون الإيرانيون في الهجوم دليلاً على عجز واشنطن أو عدم رغبتها في كبح إسرائيل، وهددوا برد وشيك. وفي المقابل، خاض المسؤولون القطريون مفاوضات استمرت ١٦ ساعة في طهران للحفاظ على الاتفاق. وفي الداخل الأميركي، لا تزال حالة الغموض قائمة؛ إذ يخشى عدد من الجمهوريين والشخصيات المتشددة أن يمنح الاتفاق إيران مكاسب اقتصادية من دون حل المسألة النووية. كما أكد بعض أعضاء مجلس الشيوخ أنهم لم يطلعوا بعد على النص، وطالبوا بتوضيح رسمي من الإدارة. حتى إن أحد كبار مسؤولي الإدارة أقر بأن الاتفاق الجديد قد يتضمن قيوداً أقل من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، وأن إيران قد تستطيع مستقبلاً استخدام إغلاق مضيق هرمز مجدداً كورقة ضغط. وفي النهاية، ثُبّت الاتفاق بالتوقيع الرقمي للرئيس الأميركي ونائبه ورئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران، على أن تُقام مراسمه الرسمية في جنيف. غير أن الفجوة بين رواية الانتصار الدعائية، والغموض بشأن البنود الفعلية، وقلق الحلفاء، وضغط المتشددين، والدور المزعزع لتطورات لبنان، تؤكد أن هذا الاتفاق ليس نهاية للأزمة بقدر ما هو بداية مرحلة شديدة الهشاشة في إدارة التوتر.

https://www.wsj.com/world/middle-east/trump-iran-peace-deal-

RT

الاتحاد الأوروبي والعضوية المشروطة؛ قيود جديدة على الأعضاء الجدد

يدرس الاتحاد الأوروبي جيلاً جديداً من معاهدات الانضمام قد يحدّ من قدرة الدول المنضمة حديثاً على الاعتراض على قرارات بروكسل حتى بعد نيلها العضوية الرسمية. والهدف المعلن من هذا الطرح هو ضمان مواءمة الأعضاء الجدد مع أولويات الاتحاد لفترة قد تصل إلى ١٥ عاماً بعد إقرار العضوية. ورغم أن الآليات الدقيقة لم تُعلن بعد، فإن بعض القراءات لهذه الفكرة تشير إلى احتمال فرض قيود مؤقتة على حق التصويت للأعضاء الجدد في مجالات مثل الميزانية المشتركة، والأمن، والسياسة الخارجية. وقد جرى التحذير من أن «آليات الحماية» ضد الحكومات التي تبتعد عن خط بروكسل ستكون صارمة، وقد تكون مونتينيغرو أول دولة مرشحة تواجه هذه الترتيبات. وتأتي خلفية هذا التوجه في إطار مساعي الاتحاد لتسريع عملية التوسع في ظل مشكلات اقتصادية وتحولات سياسية عالمية أثارت مخاوف من تراجع الوزن الاستراتيجي لأوروبا. فبعد موجة توسع الاتحاد نحو دول الكتلة الشرقية

السابقة، تباطأ مسار العضوية في عقد ٢٠١٠ تجنباً لزيادة الضغط على بنية الاندماج. أما الآن، فتصف بروكسل، ولا سيما في سياق المواجهة مع روسيا، التوسع الأسرع بأنه ضرورة «أخلاقية وسياسية وجيواستراتيجية». غير أن مسار التوسع يواجه عقبات جدية؛ فقد عززت حرب أوكرانيا، وكلفتها المالية المفتوحة، وغياب أفق عسكري واضح، النزعات المتباينة داخل الاتحاد. ويمثل استخدام بعض الأعضاء، ومنهم المجر، حق النقض للحصول على استثناءات من العقوبات المفروضة على روسيا، نموذجاً لتحديات صنع القرار الجماعي. كما أن الاعتراض على سياسات بروكسل في مجالات مثل الهجرة، والقضايا الثقافية والاجتماعية، وحرية وصول المنتجات الزراعية الأوكرانية إلى السوق المشتركة، يوضح أن الخلافات الداخلية لا تقتصر على ملف روسيا وحده. وتكمن المفارقة الأساسية في أن الاتحاد، من جهة، يرى التوسع ضرورة استراتيجية، ومن جهة أخرى يؤكد أن العضوية يجب أن تقوم على الجدارة والالتزام بالمعايير. فالأوكرانيون يقدمون بلادهم بوصفها المدافع عن أوروبا في مواجهة روسيا، غير أن قبولها السريع يواجه معارضة بعض الأعضاء. وتقف التقارير المتعلقة بالإصلاحات في أوكرانيا جنباً إلى جنب مع ملفات فساد داخل الدائرة القريبة من قيادة كييف، ومع تباطؤ المشرعين في إقرار الإصلاحات الصعبة التي تطالب بها بروكسل. وإضافة إلى ذلك، يثير المجتمع شديد العسكرة ووجود تيارات قومية متطرفة مخاوف بشأن استعداد هذا البلد للحكم الديمقراطي. وحتى في حال تغير القيادة في المجر، تشير التقديرات إلى أن مسار عضوية أوكرانيا قد يكون طويلاً بقدر مسار مونتينيغرو، التي بدأت عملية انضمامها الرسمية منذ عام ٢٠١٢. أما في ما يتعلق بمولدوفا، فرغم حصولها، إلى جانب أوكرانيا وجورجيا، على صفة دولة مرشحة في عام ٢٠٢٣، لا توجد توقعات بانضمام سريع. بل إن بعض المسؤولين المولدوفيين طرحوا سيناريو الاندماج المباشر مع رومانيا، العضو في الاتحاد الأوروبي. ويتمثل الحل المقترح في الانتقال نحو نموذج عضوية متعددة المستويات؛ وهو نموذج تقترب فيه الدول تدريجياً من الاتحاد عبر مستويات متفاوتة من الالتزامات والامتيازات. ويمكن لهذه الآلية أن تُبقي الدول المرشحة ضمن المدار السياسي لبروكسل، من دون أن تُحمَّل بنية صنع القرار في الاتحاد فوراً جميع تبعات العضوية الكاملة.

https://www.rt.com/news/-٦٤١٦٧.eu-accession-voting-restrictions/

WSJ

ناقلات النفط الخاضعة للعقوبات الإيرانية والروسية؛ قنابل رقمية موقوتة في البحر؟

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

إن ناقلات النفط المعروفة باسم «الأسطول المظلم»، والمستخدمة في نقل النفط الإيراني والروسي الخاضع للعقوبات، لا تمثل خطراً بسبب تقادمها وغياب الصيانة الملائمة وتحايلها على اللوائح البحرية فحسب؛ بل إن الفحوص السيبرانية تشير إلى أن بنيتها الرقمية قد تجعلها تهديداً جدياً للبيئة والبحارة وأفراد الطواقم. وتظهر النتائج أن مالكي هذه السفن ومشغليها يستخدمون مجموعة غير متجانسة من الأدوات الرقمية للسيطرة على الطواقم، وإخفاء المسارات، والتلاعب بالبيانات؛ وهي أدوات قد تهيئ، في حال اختراقها من جهات تخريبية، ظروفاً لانفجار أو حريق أو تسرب نفطي. وتزداد أهمية هذا الأمر في وقت تقترب فيه الولايات المتحدة

وإيران من توقيع اتفاق لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز، ما قد يسمح لعشرات الناقلات المظلمة المتوقفة حول الخليج بالعودة مجدداً إلى دورة التجارة غير القانونية. وهذا لا يزيد فقط عدد السفن الخاضعة للملاحقة، بل يرفع أيضاً عدد «القنابل الموقوتة» المحتملة في البحر. وقد أظهرت الفحوص التي أُجريت بعد توقيف بعض السفن أنها تتجنب عمداً عمليات التفتيش المادي والتقييمات الرقمية المعتادة الضرورية لنقل الشحنات الخطرة. وفي المقابل، زُوّد كثير منها بأنظمة اتصالات مرتفعة الكلفة وعالية السعة تتيح اتصالاً دائماً بالإنترنت. كما وُجدت برامج للتحكم عن بُعد، مثل AnyDesk وTeamViewer، مثبتة بصورة دائمة على الأنظمة، بما يسمح بالوصول من دون وجود شخص في محطة العمل. وفي حالة واحدة على الأقل، حاول مديرو سفينة حذف البيانات الموجودة على متنها عن بُعد بعد دخول القوات الأميركية إليها. ويتمثل خطر آخر في استخدام برامج غير مرخصة ومصابة ببرمجيات خبيثة لإدارة العمليات التجارية والملاحية. فربط الحواسيب المصابة بالأنظمة التشغيلية والملاحية يشكل تهديداً حيوياً لناقلة تحمل عشرات ملايين الغالونات من النفط الخام شديد التطاير؛ إذ قد يؤدي سوء إدارة أجواء الخزانات إلى انفجار أو حريق، فضلاً عن خطر التسرب النفطي الواسع. ويتصل جزء مهم من النتائج بالخداع الرقمي؛ فقد امتلكت بعض الناقلات عدة أنظمة للتعريف الآلي البحري كي تتمكن من بث هويات مزيفة. وفي إحدى الحالات، عُثر على مفتاح مادي كان الطاقم يستخدمه لتغيير الاسم الرقمي للسفينة؛ وهو معادل إلكتروني لطلاء الاسم الحقيقي على بدن السفينة. كما استخدم بعض المالكين أسماء سفن كانت قد فُككت سابقاً، بحيث يظهر الاسم في الأنظمة البحرية كأنه قائم. وإضافة إلى ذلك، وُصلت كابلات إيثرنت مصنوعة يدوياً بمنافذ أنظمة التعريف لإرسال بيانات موقع مزيفة، بل عُثر داخل السفن على أدلة إرشادية لتزوير معلومات GPS. وفي إحدى الحالات، كانت السفينة تُظهر موقعها في كوراساو، بينما كانت فعلياً قرب فنزويلا تنقل النفط من سفينة إلى أخرى. وتؤكد هذه النتائج أن هذه الناقلات لم تدخل تجارة العقوبات عرضاً، بل صُممت وجُهزت للعمل السري وغير القانوني. ومنذ بدء الحملة العالمية على هذه الشبكة في كانون الأول/ديسمبر، شاركت دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا في توقيف أو عرقلة ناقلات تحمل النفط الروسي. والخلاصة أن زيادة الضغط الدولي، ولا سيما في موانئ الوجهة المعروفة، يمكن أن تعزز سلامة السفن وتمنع وقوع كارثة بيئية.

https://www.wsj.com/articles/the-dangerous-tech-

THE ECONOMIST

نهاية الحرب في إيران تضع إسرائيل أمام هزيمة باهرة

The Economist

إن النهاية المحتملة للحرب بين الولايات المتحدة وإيران، استناداً إلى اتفاق آخذ في التبلور لتمديد وقف إطلاق النار وإنهاء المواجهة، قد تحمل لإسرائيل نتيجة متناقضة: نجاحاً عسكرياً في الظاهر، لكن من دون مكسب استراتيجي واضح. فالحرب التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير بمشاركة متزامنة لمئات المقاتلات الأميركية والإسرائيلية، مضت خلال الأيام الأربعين الأولى على أساس تعاون عسكري مكثف ومنسق بين

الحليفين. غير أنه، مع اقتراب واشنطن وطهران من التوصل إلى اتفاق، تغيّرت طبيعة هذه الشراكة، وباتت إسرائيل مستبعدة من مسار المفاوضات. وتكمن النقطة الأساسية في أن الاتفاق المطروح، وفقاً للتفاصيل التي كُشف عنها حتى الآن على الأقل، لا يعالج إلا جزءاً محدوداً من الهواجس الجوهرية لإسرائيل. بل إن إسرائيل نفسها لم تتسلم نسخة من نص الاتفاق، وهو ما يدل على أنه، خلافاً للمرحلة العسكرية من الحرب التي أدت فيها تل أبيب دوراً فاعلاً وقريباً من واشنطن، تمضي المرحلة الدبلوماسية إلى حد كبير من دون مشاركة إسرائيلية مباشرة.ومن منظور استراتيجي، قد يعني هذا الوضع وضع إسرائيل في موقع «هزيمة باهرة»؛ أي تنفيذ عمليات عسكرية واسعة، وتحمل أكلاف سياسية وأمنية، والمشاركة في حرب كبرى، من دون أن تؤدي النتيجة النهائية بالضرورة إلى تأمين أهدافها الرئيسية. فإذا أوقف الاتفاق الأميركي الإيراني الحرب، من دون أن يقدم إجابات واضحة عن مخاوف إسرائيل من البرنامج النووي، أو الموقع الإقليمي لإيران، أو شبكة حلفاء طهران، فستجد إسرائيل نفسها عملياً أمام نهاية حرب كان حضورها العسكري فيها بارزاً، لكنها لا تمتلك دوراً حاسماً في صياغة نتائجها السياسية. ويكشف هذا المسار أيضاً الفجوة بين المنطق العسكري والمنطق الدبلوماسي في العلاقات الأميركية الإسرائيلية. ففي بداية الحرب، كان التنسيق العملياتي بين الطرفين وثيقاً للغاية؛ أما في مرحلة الاتفاق، فإن أولوية واشنطن باتت خفض التصعيد، وتمديد وقف إطلاق النار، وإنهاء الحرب، حتى إن لم يلبِّ هذا المسار جميع المطالب الإسرائيلية. لذلك، لا يمثل الاتفاق المحتمل نهاية مواجهة فحسب، بل اختباراً لمكانة إسرائيل في عملية صنع القرار الاستراتيجي الأميركي بشأن إيران. وفي المجمل، قد يضع انتهاء الحرب إسرائيل في موقع صعب: مشاركة في عملية كبرى ضد إيران، لكن من دون ضمان مكاسب سياسية تتناسب مع كلفتها. وهذا التفاوت بين شدة المشاركة العسكرية ومحدودية النفوذ الدبلوماسي هو جوهر التقييم الراهن لوضع إسرائيل.

https://www.economist.com/middle-east-and-africa/١٦/٠٦/٢٠٢٦/the-end-

GLOBAL TIMES

استهلاك الخدمات والتجارب؛ المحرك الجديد لنمو الطلب المحلي في الصين

مع التحسن التدريجي في ثقة المستهلكين الصينيين، بدأت الشركات الأجنبية ذات الحضور الواسع في السوق الصينية تسجل مجدداً مؤشرات على نمو أدائها. والمثال الواضح على ذلك شركات الأزياء الكورية الجنوبية التي حققت نمواً ملحوظاً في مبيعاتها داخل الصين خلال الربع الأول من العام الجاري. كما ارتفعت شحنات هواتف آيفون من شركة أبل في الصين خلال الربع الأول بنسبة ٢٠ في المئة، وحققت الشركة، رغم التراجع العام في السوق وارتفاع التكاليف الناجم عن زيادة أسعار رقائق الذاكرة، أقوى نمو بين كبار البائعين. وتدل هذه الأرقام على أن المحرك الأساسي

لنمو المبيعات، بما يتجاوز القدرة التنافسية للعلامات التجارية، هو حيوية الطلب الاستهلاكي في الصين وقدرته. وتتعارض هذه الحقيقة مع السرديات التي تتحدث عن «نقص الطلب المحلي» أو «ضعف زخم الاستهلاك» في الصين. والفجوة بين هذين التصورين ليست مجرد اختلاف سطحي في الرأي، بل تعكس تبايناً جوهرياً في طريقة فهم السوق الصينية؛ وهو تباين سيحدد أي الشركات والدول ستكون قادرة على الاستفادة من المنافع الطويلة الأمد لقطاع الاستهلاك الصيني. فالوضع الحقيقي لأي سوق استهلاكية لا يُقاس بالتعبئة الإعلامية، بل ببيانات التشغيل لدى الشركات، وخيارات المستهلكين الفعلية، والتحولات البنيوية في السوق. ويؤكد استمرار نمو شركات الأزياء الكورية الجنوبية في الصين نقطتين: أولاً، أن القدرة الشرائية للمستهلكين الصينيين لا تزال مرنة، وأن قاعدة الطلب المحلي لم تضعف؛ وثانياً، أن أي شركة تنخرط بعمق في السوق الصينية، وتتكيف مع الاحتياجات المحلية، وتنسجم مع مسار الارتقاء الاستهلاكي في البلاد، يمكنها أن تجد في هذا السوق الهائل مجالاً واسعاً للنمو. عادة ما يبرز المتشائمون حيال آفاق الاقتصاد الصيني بيانات متفرقة منسجمة مع افتراضاتهم المسبقة، ويتغافلون عن التحول المستمر في بنية الاستهلاك، وظهور نماذج أعمال جديدة، والقوة الشرائية الضخمة للطبقة الوسطى الآخذة في الاتساع. وتشهد أولويات الاستهلاك لدى الأسر الصينية تحولاً جوهرياً؛ إذ بات التعليم، ورعاية المسنين، والصحة والعلاج، والسياحة الثقافية، واللياقة البدنية تستحوذ على حصة أكبر من إنفاق الأسر. وفي الوقت نفسه، يتزايد الاستهلاك الشخصي المخصص، والجودة، والتجربة، وتتوسع النماذج المدمجة بين الإنترنت والحضور المباشر بوتيرة سريعة. وتؤكد الأرقام هذا الاتجاه أيضاً؛ ففي عام ٢٠٢٥ تجاوز إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية في الصين، للمرة الأولى، ٥٠ تريليون يوان، أي ما يعادل ٧/٤ تريليون دولار، وأسهم الاستهلاك بنسبة ٥٢ في المئة من النمو الاقتصادي، بما عزز دوره ركيزةً لاستقرار الاقتصاد. ومن الناحية البنيوية، بلغ استهلاك الخدمات في عام ٢٠٢٥ ما نسبته ٤٦/١ في المئة من نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي لسكان المدن والأرياف، وأصبح أحد المحركات المهمة لتوسيع الطلب المحلي. كما أعاد نمو الطلب على الصحة، والرضا العاطفي، والتجارب الشاملة، تشكيل قطاعات جديدة في سوق الاستهلاك. أما الشركات الأجنبية المدركة لواقع السوق الصينية، فتتخذ قراراتها لا على أساس الخطاب، بل وفق الاستثمار والأداء الملموسين. وخلال السنوات الثلاث الماضية، ازداد عدد الشركات ذات رأس المال الأجنبي في الصين باطراد، وتجاوز الآن ٥٣٠ ألف شركة، فيما يُقدَّر إجمالي استثماراتها بأكثر من ٣/٦ تريليون دولار. صحيح أن سوق الاستهلاك الصينية تواجه تحديات، غير أن التقلبات القصيرة الأمد والتعديلات الموضعية لا تستطيع حجب المسار الإيجابي الطويل الأمد للاستهلاك، ولا الميزة الفريدة التي يتمتع بها السوق المحلي الهائل في هذا البلد. فالفرص لا تزال قائمة؛ أما المسألة الأساسية فهي قدرة الشركات على التعرف إليها واستثمارها.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦٣٦٤٩/٢٠٢٦٠٦.shtml

FOREIGN AFFAIRS

مفارقة القوة في الشرق الأوسط: كيف ستغيّر حرب إيران الدور العسكري للولايات المتحدة

FOREIGN AFFAIRS

كشفت الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران، رغم إظهارها التفوق العسكري التقليدي لواشنطن، عن القيود الاستراتيجية للقوة الأميركية في الشرق الأوسط. فقبل وقف إطلاق النار في ٨ نيسان/أبريل، نفذت الولايات المتحدة أكثر من ١٠ آلاف طلعة جوية، ودمرت أكثر من ١٣٠ ألف هدف، واعترضت ١٧٠٠ صاروخ وطائرة مسيّرة إيرانية. وتشير التقديرات العسكرية الأميركية إلى تدمير أكثر من ٨٥ في المئة من منشآت إنتاج الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية، والجزء الأكبر

من قطع البحرية الإيرانية، و٧٠ في المئة من البنية التحتية لإطلاق الصواريخ في إيران. ومع ذلك، لم تتحقق الأهداف الكبرى المعلنة، من الاستسلام الكامل للنظام الإيراني، وإزالة نفوذه الإقليمي، إلى التوصل إلى اتفاق نووي أفضل من اتفاق عام ٢٠١٥. فقد أظهرت الحرب أن تدمير القدرات العسكرية الإيرانية لا يقود بالضرورة إلى هزيمتها استراتيجياً. بقي النظام الإيراني قائماً، وانتقل سريعاً إلى استراتيجية استنزاف ضغطت على مخزونات الأسلحة الأميركية، وهددت البنية التحتية المدنية في المنطقة، وأضافت، عبر الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، بعداً جديداً إلى استعراض القوة الاقتصادية والبحرية الإيرانية. وقد أضعف هذا التحول مكانة الولايات المتحدة بوصفها الضامن الرئيسي لأمن الشرق الأوسط، لأن واشنطن لم تتمكن من احتواء إيران قبل أن تلحق ضرراً بمصداقية الخليج كبيئة آمنة وملائمة للتجارة. ومن الناحية العملياتية، حققت الحرب نجاحات مهمة للولايات المتحدة. فقد كانت واشنطن قد أدركت مسبقاً هشاشة قواعدها التقليدية في البحرين والكويت وقطر والإمارات أمام الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية، فصممت شبكة أكثر رشاقة في البحر الأحمر، والمتوسط، وإسرائيل، والأردن، والسعودية. وفي الحرب الأخيرة، أُديرت العمليات من الأراضي الأميركية وغرب الشرق الأوسط، الأمر الذي خفف الخسائر وبطء العمليات بعد الضربات الإيرانية للقواعد القديمة. كما تمكن التنسيق المتعدد الجنسيات للدفاع الجوي في المنطقة، بالاعتماد على المعلومات والمعدات الأميركية والإسرائيلية، من صد جزء كبير من الهجمات الإيرانية.وكان التنسيق العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل غير مسبوق؛ فقد صمم الطرفان الحملة بصورة مشتركة، وتقاسما الأهداف، وقبلا المخاطر على نحو متكافئ. وبدأت إسرائيل بقمع الدفاعات الجوية الإيرانية وتنفيذ ضربات لتصفية القيادة، مستهدفة نحو ٤٠ مسؤولاً سياسياً وعسكرياً إيرانياً كبيراً، بمن فيهم أعلى مسؤول في البلاد، وبعد تحقيق التفوق الجوي دخلت المقاتلات الأميركية الأجواء الإيرانية. وأظهر هذا التعاون أن إسرائيل تحولت إلى شريك يقترب من مستوى الندية العسكرية مع الولايات المتحدة. غير أن الحرب فرضت ضغطاً شديداً على الترسانة الأميركية؛ إذ أطلقت القوات الأميركية أكثر من ١٠٠٠ صاروخ توماهوك، في حين لا يتجاوز إنتاجها السنوي ٩٠ إلى ١٠٠ صاروخ. كما استُهلك، للتصدي للهجمات الإيرانية، ما لا يقل عن ١٩٠ صاروخاً اعتراضياً من منظومة ثاد و١٠٦٠ صاروخاً اعتراضياً من باتريوت؛ أي نحو ٥٣ في المئة و٤٦ في المئة من المخزونات الأميركية قبل الحرب. وتوضح هذه الأرقام أن واشنطن لا تمتلك استعداداً كافياً لحرب متزامنة على جبهات عدة. أما إيران، فقد غيّرت استراتيجيتها: فوّضت صلاحية الرد إلى مستويات أدنى، وحددت أهدافاً مصرحاً بها مسبقاً، وبدلاً من التركيز على الولايات المتحدة وإسرائيل، هددت منشآت الطاقة والموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه والأهداف الاقتصادية للدول المتحالفة مع واشنطن. وفي البحر أيضاً، خلقت عبر الزوارق الصغيرة والطائرات المسيّرة والألغام والوحدات الساحلية حالة دائمة من عدم اليقين في مضيق هرمز، الذي يمر عبره ٢٠ في المئة من التجارة البحرية العالمية. والنتيجة الاستراتيجية هي أن على الولايات المتحدة الانتقال من دور «الضامن الحصري للأمن» إلى دور «منسق الأمن الإقليمي». فدول الخليج تنوع شركاءها الدفاعيين، من إسرائيل وأوكرانيا إلى بريطانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية. وإذا لم تستطع واشنطن إنشاء آليات متعددة الجنسيات، وإنتاج مشترك للأسلحة، ودفاع جوي إقليمي، والتزامات أمنية أكثر وضوحاً، فإن الحرب الأخيرة لن تكون دليلاً على قوة أميركا، بل رمزاً لدخول الشرق الأوسط مرحلة ما بعد أميركية.

https://www.foreignaffairs.com/iran/middle-east-power-paradox-dana-

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدم مجموعة السرديات التي انعكست في الأيام الأخيرة في وسائل الإعلام، ومراكز الفكر، والدوريات التحليلية الدولية والإقليمية، صورة واحدة متعددة الطبقات لتحولات الشرق الأوسط وعلاقته بالنظام العالمي: فقد دخلت المنطقة مرحلة لا تزال فيها القوى الكبرى والفاعلون الإقليميون قادرين على فرض الكلفة، لكن لا يستطيع أي منهم، منفرداً، فرض النظام. وتمثل هذه الخلاصة جوهر جانب مهم من التحليلات النخبوية بشأن الحرب الأميركية الإسرائيلية ضد إيران، واتفاق وقف إطلاق النار، وأزمة مضيق هرمز، وموقع إسرائيل، وقلق دول الخليج، وتراجع الدور الأميركي، وعودة الملف الفلسطيني إلى جدول الأعمال الإقليمي. في مركز هذه المنظومة التحليلية تقف الحرب مع إيران؛ وهي حرب حققت، على المستوى العملياتي، نجاحات ملموسة للولايات المتحدة وإسرائيل، لكنها لم تفضِ على المستوى الاستراتيجي إلى نتيجة حاسمة. فالرواية الغالبة ترى أن تدمير قسم مهم من البنى الصاروخية، والمسيّرة، والبحرية، والدفاعية الإيرانية لم يحقق الأهداف الكبرى المعلنة: لم ينهَر النظام الإيراني، ولم يُقضَ على البرنامج النووي بالكامل، ولم تنتهِ شبكة النفوذ الإقليمي لإيران، ولم يتحقق استسلام سياسي لطهران. في المقابل، ورغم الخسائر الثقيلة، فعّلت إيران أداة ضغط جيو-اقتصادية مؤثرة: القدرة على تعطيل مضيق هرمز والضغط على سوق الطاقة العالمية. ومن هذا المنظور، كشفت الحرب حدود القوة الصلبة أكثر مما صنعت توازناً جديداً ومستقراً. والمنطق نفسه يضع الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة وإيران في موقع هش. فالاتفاق لا يُقرأ بوصفه نهاية للأزمة، بل توقفاً مؤقتاً في مسار شديد التوتر. إن الإطار الممتد ستين يوماً للمفاوضات النووية، واحتمال إعادة فتح مضيق هرمز، والحديث عن تخفيف العقوبات والإفراج عن الأصول، كلها مؤشرات إلى عودة الدبلوماسية بوصفها خياراً لا مفر منه؛ غير أن هذه الدبلوماسية تجري الآن في ظل امتلاك واشنطن أدوات ضغط أقل من السابق. فقد أظهرت إيران أنها قادرة على تلقي الضربات، لكنها لا تزال قادرة على فرض الأكلاف. ولهذا تشدد التحليلات الواقعية على ضرورة تجاوز الولايات المتحدة نهج الحد الأقصى: فالاتفاق المستدام لا يعني بالضرورة حظراً مطلقاً للتخصيب أو إزالة كاملة للمواد النووية الإيرانية، بل ينبغي أن يركز على منع إنتاج السلاح، وتقييد مستوى التخصيب، وفرض رقابة صارمة، وزيادة زمن الاختراق النووي. وفي هذا الإطار، تحول مضيق هرمز من ممر للطاقة إلى رمز لتغير طبيعة القوة في الشرق الأوسط. فقد أظهر الإغلاق الفعلي لهرمز أن الجغرافيا لا تزال تتفوق على التكنولوجيا ورأس المال والدبلوماسية. فدول الخليج التي قدمت نفسها خلال السنوات الأخيرة بوصفها مراكز للاستقرار والمال والسياحة واللوجستيات والتكنولوجيا، بل وحتى بنى الذكاء الاصطناعي، وجدت نفسها فجأة أمام هشاشة جوهرية في نموذجها الاقتصادي. وإذا كان خُمس استهلاك النفط العالمي يمر عبر هرمز، فإن أي اضطراب في هذا الممر قادر على تقويض رواية «جزيرة الاستقرار» في الخليج. كما أن عمليات نقل النفط من سفينة إلى أخرى على هامش الحصار، واستخدام تكتيكات شبيهة بأساليب الأساطيل الخفية، وإطفاء أجهزة الإرسال، وخفض أضواء السفن، ونقل عشرات ملايين البراميل في ظروف عالية المخاطر، كلها تكشف أن نظام الملاحة والطاقة دخل مرحلة رمادية تقع بين التجارة المشروعة، والعمل العسكري، والتهريب المنظم، والإدارة الطارئة للأزمات. أما بالنسبة إلى دول الخليج العربية، فإن النتيجة الأهم هي اتساع فجوة الثقة مع الولايات المتحدة. فواشنطن لا تزال قادرة على معاقبة إيران، وتقديم قدرات اعتراض صاروخي، وتوفير المعلومات، واستعراض قوتها العسكرية؛ لكنها لا تستطيع ضمان حماية بنى الطاقة، والموانئ، ومحطات تحلية المياه، والمطارات، واقتصادات هذه الدول من تداعيات المواجهة مع طهران. لذلك تسارع مسار تنويع الشراكات الدفاعية، من التعاون مع إسرائيل وأوكرانيا في مجال الدفاع المضاد للمسيّرات، إلى الاعتماد على بريطانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية وشركاء تكنولوجيين آخرين. والسردية النخبوية هنا واضحة: إذا أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها، فعليها أن تنتقل من دور «الضامن الحصري للأمن» إلى دور «منسق الأمن الإقليمي». وأدخلت حرب إيران كذلك العلاقة الأميركية الإسرائيلية مرحلة حساسة. فمن جهة، كانت إسرائيل شريكاً عملياتياً للولايات المتحدة في الحرب، واستفادت من أنظمة واشنطن وذخائرها ومقاتلاتها ودعمها الاستخباراتي؛ لكنها من جهة أخرى أُبعدت إلى حد كبير عن مرحلة الاتفاق مع إيران. وهذا الشرخ أعاد بقوة النقاش حول نهاية، أو على الأقل تغير طبيعة، «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وتشعر إسرائيل بأنها باتت داخل معادلة تستعد فيها واشنطن، من أجل خفض كلفتها وإنهاء الحرب، لقبول اتفاق لا يغطي جزءاً من هواجس تل أبيب الأمنية، ولا سيما ما يتعلق بلبنان وحزب الله وحرية العمل العسكري الإسرائيلي. لذلك تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على علاقتها بواشنطن، مع تقليص اعتمادها في بعض المجالات، من إنتاج الذخائر والقنابل الثقيلة إلى تطوير قطع الغيار والمركبات المدرعة والقدرات الاستخباراتية. غير أن الحقيقة الصلبة هي أن إسرائيل لا تزال تعتمد على الولايات المتحدة في منظومات مثل F-٣٥ وF-١٥ وF-١٦ وأباتشي وباتريوت والقبة الحديدية ومقلاع داود ومنظومة السهم.

وبعبارة أخرى، فإن الاستقلال الاستراتيجي الإسرائيلي ليس واقعاً قائماً بقدر ما هو طموح ومشروع طويل الأمد. وداخلياً، تتفاقم في إسرائيل، بالتوازي مع الأزمة الخارجية، الشروخ الاجتماعية والسياسية. فالتحليلات بشأن سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب تشير إلى أن قمع الصوت السياسي العربي، وتقييد الأحزاب العربية، وخطاب الأمننة، والازدواجية في التعامل مع العنف، هي أجزاء من مسار أعمق. فأرقام جرائم القتل داخل المجتمع العربي، وارتفاع حصة الضحايا العرب، والفجوة بين الاندماج الاجتماعي الفعلي للعرب وتراجع ثقة اليهود بهم، تكشف أن المسألة ليست أمنية فحسب، بل تتصل بأزمة التعايش المدني والشرعية الداخلية. وإذا استمر هذا المسار، فلن تواجه إسرائيل ضغطاً خارجياً ناجماً عن الاتفاق مع إيران وحده، بل أزمة داخلية في تعريف المواطنة والولاء والهوية. ويعود الملف الفلسطيني أيضاً، بعد حرب إيران، إلى جدول الأعمال. فالمؤتمر الثامن لحركة فتح، الذي كان يمكن نظرياً أن يشكل فرصة لإعادة بناء الشرعية، ومراجعة أوسلو، وتعريف استراتيجية جديدة بعد ٧ أكتوبر، انتهى عملياً إلى تثبيت موقع محمود عباس ودائرة الموالين له. فإعادة انتخاب عباس من دون منافس، وتعزيز الشخصيات الأمنية والإدارية، وحضور بعض الوجوه الرمزية مثل الأسرى المحررين ونساء يمتلكن رصيداً عائلياً، في مقابل غياب جناح محمد دحلان، يدل على أن فتح لا تزال تملك قدرة تعبئة، لكنها تتجنب التحول الاستراتيجي. والرسالة الضمنية لقيادة فتح هي أن ٧ أكتوبر مثّل فشل استراتيجية حماس، وأن الوحدة الفلسطينية ينبغي أن تُعاد تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية. غير أن مسألة خلافة عباس، والسيطرة على غزة، والعلاقة بين السلطة والمنظمة، وثقة الفلسطينيين العامة، لا تزال معلقة. وعلى المستوى العابر للإقليم، تكشف التحليلات المتعلقة بالناتو وأوروبا أن أزمة الشرق الأوسط ليست أزمة إقليمية فقط، بل تؤثر أيضاً في بنية الأمن الغربي. فاستهلاك الولايات المتحدة الواسع للذخائر في حرب إيران، والشكوك حول التزام واشنطن بأوروبا، وسيناريو الحرب الأوروبية من دون الولايات المتحدة، كلها تبين أن حلفاء واشنطن لم يعودوا قادرين على التعويل على حضور أميركي غير مشروط. أوروبا ليست خالية تماماً من الدبابات والطائرات والمدفعية، لكنها تفتقر إلى معمارية التكامل الأميركية: الاستخبارات، والاستطلاع، والدفاع الصاروخي، والقيادة متعددة المجالات، والاتصالات، والمظلة النووية، والمعايير، والقدرة الصناعية. وهذه هي المشكلة نفسها التي تظهر في الشرق الأوسط: فالمشكلة ليست نقص المعدات وحده، بل غياب منظومة تحول المعدات إلى أثر استراتيجي. وإلى جانب هذه التحولات الأمنية، تكتسب السرديات الاقتصادية والمؤسسية أهمية خاصة. فالصين تسعى، في مواجهة رواية «ضعف الطلب الداخلي»، إلى تقديم صورة عن مرونة الاستهلاك، ونمو الطبقة الوسطى، وتوسع استهلاك الخدمات، واستمرار جاذبية سوقها. أما الاتحاد الأوروبي، ففي ملف التوسع، يتجه نحو عضوية مشروطة ومتعددة المستويات تُبقي الدول الجديدة في مدار بروكسل، مع تجنب تكرار تجارب مثل اعتراضات المجر. ويكشف هذان المثالان أن النظام العالمي يتحرك نحو ترتيبات مشروطة ومتعددة الطبقات ومضبوطة، سواء في اقتصاد الصين، أو عضوية الاتحاد الأوروبي، أو أمن الخليج، أو علاقة الولايات المتحدة بحلفائها. وفي النهاية، تقدم الرواية النخبوية للحظة الشرق أوسطية الراهنة خلاصة واضحة: لم تعد الحروب تصنع النظام بسهولة، كما أن الاتفاقات لا تجلب السلام وحدها. إيران تضررت لكنها لم تُحذف. وإسرائيل قوية، لكنها في المرحلة السياسية أكثر عزلة واعتماداً مما تتصور. والولايات المتحدة لا تزال فاعلاً لا غنى عنه، لكنها لم تعد ضامناً مطلقاً. ودول الخليج ثرية، لكن هشاشتها الجغرافية باقية. والفلسطينيون لا يزالون عالقين في أزمة القيادة والتمثيل، لكن قضيتهم لا تغادر جدول الأعمال. وأوروبا قلقة من مستقبل بلا أميركا، فيما تحاول الصين تقديم نفسها قطباً للاستقرار الاقتصادي. إنه عالم لا يعرف الانتصارات الكاملة؛ بل عالم إدارة الأزمات المتلاحقة، والتحالفات المشروطة، والردع الناقص، والأنظمة شبه المستقرة.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.